الأمم المتحدة

A/56/1016–S/2002/852

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
31 July 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البندان ٤٢ و ١٦٦ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم إلى آخر ما وقع من حوادث في حملة الإرهاب الفلسطينية المتواصلة ضد رعايا إسرائيل.

ففي حوالي الساعة الواحدة من زوال اليوم (بالتوقيت المحلي)، دخل أحد الانتحاريين مطعم فلافل عليه إقبال كبير ويقع في شارع مزدحم وسط مدينة القدس، وفجر نفسه وسط مرتادي المطعم. وأصيب سبعة مدنيين في الهجوم، وكانت الحصيلة ستكون أكبر لو لم يقع التفجير قبل الأوان. وتم التعرف على هوية الانتحاري، وهو ماجد عطا من بيت جلا، وكان يبلغ من العمر ١٧ سنة، وينتمي إلى كتيبة شهداء الأقصى، المنضوية تحت لواء حركة فتح التي يتزعمها رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، والتي أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم.

وفي وقت سابق من اليوم نفسه، قام مسلحون فلسطينيون ملثمون في قرية جماعين بالضفة الغربية بإطلاق النار من مسافة قريبة على شقيقين،هما شلومو وموردخاي أودسار، فأرديا هما قتيلين. وكان الشقيقان، وهما سائقا شاحنة، قد قدما إلى القرية لنقل الوقود إلى أحد مصانع الإسمنت المحلية. وأعلنت كتائب الأقصى، المنضوية تحت لواء حركة فتح التي يتزعمها رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، مسؤوليتها عن هذه العملية أيضا.

310702 310702 02-50329 (A)
0250329

وفي الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم (بالتوقيت المحلي)، تسلل أحد الإرهابيين الفلسطينيين إلى مستوطنة إيتامار، فطعن رجلا وزوجه كانا نائمين فأصابهما بجراح بليغة. ويأتي هذا الهجوم بعد شهر ونصف من التسلل السابق إلى إيتامار، الذي قتل إرهابيون فلسطينيون خلاله ٥ مدنيين، بمن فيهم أم وأبناؤها الصغار الثلاثة.

وكانت حصيلة الهجمات الإرهابية الخطيرة، المرتكبة في بحر يوم واحد، ستكون أفدح لولا يقظة قوات الأمن الإسرائيلية. فخلال الأسبوع الماضي وحده، أحبطت ١٢ محاولة لارتكاب هجمات إرهابية، بما فيها عدة عمليات كان الانتحاريون ينوون تنفيذها لولا أن ألقي القبض عليهم وهم في طريقهم إلى المناطق المدنية في إسرائيل.

ويكفي استمرار حركة فتح التي يتزعمها ياسر عرفات في ارتكاب ودعم أعمال إرهابية ضد المدنيين الأبرياء لإقناع أي شخص بالتخلي عن الفكرة التي مؤداها أن القيادة الفلسطينية الحالية تبذل جهودا حقيقية لوضع حد لحملة الإرهاب الفلسطينية المتواصلة. ولا تكفي عبارات الإدانة الموجهة لإرضاء الرأي العام الدولي لإخفاء عدم قيام السلطة الفلسطينية، وشرطتها التي يبلغ قوامها ٤٠ ٠٠٠ فرد، باتخاذ أي تدابير حقيقية ضد الجماعات الإرهابية الفلسطينية التي تعمل بكل حرية في الأراضي الخاضعة للسلطة. ولا تزال العناصر الإرهابية المعروفة تلقى ملاذا آمنا وتتمتع بحرية التنقل؛ ولم تصادر بعد الأسلحة غير المرخص بها؛ ولا يزال التحريض على الكراهية والعنف، بما في ذلك تمجيد الهجمات الانتحارية ضد الإسرائيليين، رجالا ونساء وأطفالا، مستمرا بلا هوادة.

ورفض السلطة الفلسطينية المشين الوفاء بالتزاماتها القانونية والأخلاقية لوضع حد للإرهاب والتحريض عليه هو الذي أجبر إسرائيل على اتخاذ تدابير دفاعية لحماية المدنيين في إسرائيل من الهجمات اليومية المريعة. ولو انضمت القيادة الفلسطينية للجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الإرهاب بصورة شاملة، بدل السكوت عن مثل هذه الأعمال ودعمها، لانتفت الحاجة إلى التدابير الإسرائيلية.

لقد أكد المجتمع الدولي أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير أعمال الإرهاب الموجهة ضد المدنيين الأبرياء، وأنها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد حان الوقت لمساءلة السلطة الفلسطينية عن ضلوعها في هذه الجرائم الشنيعة، التي تترتب عليها عواقب وخيمة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. والحملة المتواصلة للهجمات الإرهابية الوحشية التي تشن ضد المدنيين الأبرياء، بدعم من القيادة الفلسطينية الحالية، هي السبب في إحباط أي إمكانية للدخول في حوار حقيقي يرمي إلى تحقيق السلم والأمن لصالح الشعبين.

وأقدم هذه الرسالة إلحاقا برسائلي العديدة التي تتضمن تفاصيل عن حملة الإرهاب الفلسطيني التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وأرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ٤٢ و ١٦٦ من جدول الأعمال، ووثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آرون جاكوب
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة